Document: EB 2012/107/R.8/Add.1
Agenda: 6
Date: 5 December 2012
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ashwani Muthoo
المدير بالنيابة لمكتب التقييم المستقل
رقم الهاتف: 2053 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.muthoo@ifad.org

Anne-Marie Lambert
كبيرة موظفي التقييم
رقم الهاتف: 2433 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.lambert@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة بعد المائة
روما، 12–13 ديسمبر/كانون الأول 2012

للاستعراض

تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

1- **الخلفية.** تمشياً مع اختصاصات لجنة التقييم ونظامها الداخلي، وعملاً بقرار المجلس التنفيذي في دورته في ديسمبر/كانون الأول 2006، تتضمن هذه الوثيقة تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2012. ووفقاً للممارسة المتبعة، ستنظر لجنة التقييم في هذه التعليقات في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، ثم سينظر فيها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2012.

2- وبدايةً، يود مكتب التقييم المستقل أن يثني على الإدارة لإعدادها هذا التقرير العظيم الفائدة والشديد الأهمية والذي يعرض منظورات الإدارة حول أداء المنظمة العام. وقد تعززت عملية إعداد تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق بإعطاء مكتب التقييم الفرصة لاستعراضه وتقديم تعليقاته عليه، الأمر الذي يعزز مصداقية نظام الصندوق للتقييم الذاتي وشفافيته.

3- **تعليقات مكتب التقييم المستقل السابقة.** يعدّ تقرير الفعالية سنوياً منذ عام 2007. وكنقطة انطلاق في إعداد تعليقاته على تقرير عام 2012، استعرض مكتب التقييم المستقل التعليقات التي كان قد قدمها على تقارير الفعالية في السنوات السابقة. وقد كشف هذا الاستعراض النقاب عن أن بعض توصيات المكتب الرئيسية خلال السنوات المقدمة لم تعالج بعد في التقرير. وأهم هذه التعليقات ما يلي:

- يبلغ تقرير الفعالية عن أداء المشروعات باستخدام سلّم مدرج يتألف من ست نقاط اعتمده الصندوق[1] على أساس الأهداف المحددة في إطار قياس النتائج المتفق عليه مع المجلس. وبصورة خاصة، يعتبر التقرير أن المشروعات مُرضية إذا حازت على تقدير "مرض إلى حد ما أو أفضل". ويتفق مكتب التقييم المستقل مع هذه الممارسة حيث أن من المفترض أن تقاس أهداف إطار قياس النتائج بمقارنتها بالقياسات المذكورة سابقاً. غير أن المكتب يوصي بأن يقوم التقرير *بتجزئة النتائج* المبلغ عنها في الوثيقة، ابتداءً من عام 2013، على فئات "التقدير المرضي إلى حد ما"؛ و"التقدير المرضي"؛ و"التقدير المرضي للغاية". ولهذا أهميته لأسباب عدة منها أنه يعطي فهماً أفضل عن نسبة المشروعات التي تعتبر مرضية أو أفضل لأن هذه المشروعات هي التي يرجح أن يقوم الشركاء الآخرون (من قبيل الحكومات والقطاع الخاص والوكالات المتعددة الأطراف الأخرى) بتوسيع نطاقها. إضافة لذلك، فإن من شأن هذه التجزئة أن تمكن الصندوق وهيئاته الرئاسية من توجيه الاهتمام بصورة خاصة إلى المشروعات المرضية إلى حد ما، لتجنب تراجعها إلى فئة المشروعات غير المرضية.
- *تحديد معايير قياس الأداء.* يوصي مكتب التقييم المستقل بأن يتضمن التقرير تحليلاً للأداء عبر عدة أقاليم جغرافية، وكذلك بأن يستخدم معايير مختلفة من قبيل نوع المشروع أو سنة الموافقة، فهذا يمكّن الإدارة من تحديد الأقاليم أو المجالات المواضيعية التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والموارد في المستقبل.

[1] في السلّم المدرج الذي يتألف من ست نقاط، يعتبر المشروع مرضياً إذا حاز على درجة 4 (مرض إلى حد ما)، أو درجة 5 (مرض)، أو درجة 6 (مرض للغاية). أما درجة 1 (غير مرض للغاية) أو درجة 2 (غير مرض) أو درجة 3 (غير مرض إلى حد ما) فهي تعني أن أداء المشروع غير مرض.

- *أداء الأنشطة غير الإقراضية*، وهي تحديداً إدارة المعرفة وبناء الشراكات وحوار السياسات على المستوى القطري. تتزايد أهمية هذه الأنشطة في البرامج القطرية التي يدعمها الصندوق نظراً لتأثيرها الحاسم على تحقيق أهداف المنظمة في الحد من الفقر الريفي. ويتضمن التقرير قسماً واسعاً عن حوار السياسات على المستوى العالمي/الإقليمي وعن الشراكات بالمعنى الأعم. على أن مكتب التقييم المستقل يقترح أن يقدم التقرير في المستقبل أيضاً عرضاً لمنجزات الأنشطة غير الإقراضية والتحديات التي تواجهها على المستوى القطري (انظر الفقرة 9 أدناه).

4- وعلى ضوء المذكور أعلاه، يوصى بأن تتضمن وثيقة التقرير إطاراً يشير في البداية إلى تعليقات مكتب التقييم المستقل على تقرير السنة السابقة ويصف كيفية التعامل معها. فمن شأن ذلك أن يروج للمساءلة عن التعلم في الصندوق تحقيقاً لمزيد من الفعالية الإنمائية، وأن يمكن اللجنة والمجلس من أداء دورهما الرقابي بصورة أفضل.

5- **المسائل المنهجية.** تذكر الفقرة 27 من التقرير أن 84 مشروعاً من أصل 259 مشروعاً لا ترفع التقارير عن نواتجها إلى الصندوق مباشرة وأن نواتجها قدِّرت باستخدام الاستنتاج المباشر. وهناك شاغلان يتعلقان بذلك: (1) يشكك مكتب التقييم المستقل في الأسباب التي جعلت هذه المشروعات لا تبلغ عن نواتجها، فالإبلاغ مطلب ثابت في جميع العمليات التي يمولها الصندوق. ويبدو أن هذا يعزز استنتاج التقييم القائل بأن نظم الرصد والتقييم على مستوى المشروعات لا تعمل بما فيه الكفاية في عدد كبير من العمليات؛ (2) مع أن الاستنتاج المباشر يعتبر طريقة ثابتة في الرياضيات، فإن من الممكن أن تكون صلاحيتها موضع شك عند استقراء النواتج من عمليات من نوع العمليات التي يمولها الصندوق، فهذه العمليات تخضع لكثير من المتغيرات وهي تنفذ في سياقات قطرية شديدة التباين.

6- **النتيجة والأثر الناشئ.** تبلغ الفقرات 31 إلى 36 عن الأداء مقاساً بمعايير أساسية (هي الكفاءة والاستدامة والأثر وغير ذلك) محددة في إطار قياس النتائج. وتستند الأرقام الواردة إلى بيانات التقييم الذاتي في الصندوق وهي أكثر إيجابية من الأرقام المدرجة في التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2012. وتكشف أرقام التقرير السنوي هذا أن بعض أهداف إطار قياس النتائج لعام 2012 سيتم تحقيقها (مثل الأهمية والمساواة بين الجنسين والابتكار)، غير أن هذا قد لا يصدق بالنسبة لأهداف أخرى (مثل الفعالية والكفاءة والاستدامة).

7- **الجودة عند نقطة البدء في المشروعات الاستثمارية.** يبين الجدول 6 أنه تم بلوغ أو تجاوز معظم المؤشرات المتعلقة بالجودة عند نقطة البدء. وهذا أمر هام جدير بالذكر. غير أن تفسيراً يأخذ بمزيد من التدقيق يشير إلى أن متوسط درجة الجودة عند نقطة البدء في المشروعات الاستثمارية لعام 2011 كان 4.4، أي أعلى بعض الشيء من درجة المرضي إلى حد ما (انظر التقرير السنوي عن ضمان الجودة المقدم إلى المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2011). وعلى هذا، فإن هناك مجالاً لمزيد من التحسين في تصميمات المشروعات – الأمر الذي له تعقيداته في كثير من الأحيان – ولاسيما فيما يتعلق بالقدرة القطرية.

8- **التمويل المشترك.** يبين الجدولان 2 و3 أن المساهمات الداخلية شهدت ارتفاعاً كبيراً، وهو إنجاز يستحق الثناء. غير أن التقييمات بينت أن بعض مساهمات البلدان المتوسطة الدخل هي أقل من

التمويل المشترك الذي تقدمه البلدان المنخفضة الدخل. ويبرز الجدول نفسه أن التمويل المشترك الدولي ارتفع بمعدلات أكثر تواضعاً. ويمكن تفسير جانب من ذلك باستنتاجات التقييم القائلة إن الشراكات مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف متغيرة تماماً على المستوى القطري.

9- **حوار السياسات.** يلاحظ تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق أن مشاركة الصندوق في حوار السياسات لأغراض تنمية أصحاب الحيازات الصغيرة شهدت توسعاً على المستويين القطري والدولي (انظر الفقرة 178). واستناداً إلى نتائج التقييم، يوافق مكتب التقييم المستقل على أن أداء الصندوق في حوار السياسات الدولي والإقليمي مرض عموماً؛ غير أن حوار السياسات على المستوى القطري متقطع وغير منتظم. ويذكر التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2012 عدة أسباب لذلك. وسيكون بوسع التقييم المؤسسي المزمع إجراؤه في 2013 أن يسمح بالتفكير المشترك حول الطرق التي تمكن الصندوق من اتخاذ موقع أفضل لتحسين مشاركته في حوار السياسات على الصعيد القطري.

10- **برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتقييمات البرامج القطرية.** تُبرز الفقرة 39 أنه تم خلال فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق استكمال 17 برنامجاً من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وكان بعض هذه البرامج قد سبقته تقييمات للبرامج القطرية أجراها مكتب التقييم المستقل (من ذلك مثلاً الهند وموزامبيق ونيجيريا وفييت نام). وفي هذا الصدد، وعملاً على مواصلة تحسين التعلم من التقييمات وحلقة التغذية الارتجاعية ضمن المؤسسة، فإنه يوصى بأن ينظر المجلس التنفيذي بأكمله، من الآن فصاعداً، في تقييم البرنامج القطري المعني في حال توفره، وذلك قبل أن يناقش المجلس برنامجاً جديداً للفرص الاستراتيجية القطرية.

11- وفيما يتعلق ببدء العمل ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج بنهاية عام 2006، فإن مما يذكر أن الإدارة التزمت بالإدارة الصارمة لبرامج الفرص، بما يشمل التزامها بإجراء استعراضات سنوية لهذه البرامج واستعراض لمنتصف مدة البرنامج واستعراض عند إنجاز البرنامج. وتبين تقييمات البرامج القطرية التي أجريت مؤخراً أن استعراضات منتصف المدة تنفذ في كثير من الأحيان في وقت متأخر من دورة برنامج الفرص وأن استعراضات الإنجاز لم يؤخذ بها بعد على الرغم من أن بعض برامج الفرص المستندة إلى النتائج سيجري تنقيحها قريباً. ويشجع مكتب التقييم المستقل الإدارة على البدء باستعراضات الإنجاز في أسرع وقت ممكن، مما يعتبر ممارسة جيدة في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى، وهو ما يمكّن المكتب من التخطيط استراتيجياً لإجراء التثبت من هذه الاستعراضات. والتثبت هذا سيؤدي بدوره إلى مواصلة توسيع قاعدة البيانات المتاحة لتعزيز موثوقية التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق، على غرار تجربة التثبت من تقارير إنجاز المشروعات التي بدأ بها مكتب التقييم في السنوات الأخيرة.

12- **بنية التقرير.** إصدار عام 2012 من تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق هو آخر التقارير في فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق (2010-2012). وهو يتضمن، بين ملاحقه، التقريرين السنويين عن تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين وعن ضمان الجودة، الأمر الذي يعتبر خطوة إيجابية نحو توحيد التقارير المقدمة إلى المجلس عن الموضوعات المختلفة. غير أن هذا الإصدار يعتبر أطول بكثير (النص الرئيسي يقع في 48 صفحة) من التقرير الأول عن الفعالية الإنمائية للصندوق الصادر عام

2007 والذي وقع في 24 صفحة. وقد كان من الممكن أن يكون القسم الخامس – وضع الأسس اللازمة لتوسيع الأثر – أكثر اقتضاباً.